

Distr.: General
5 December 2001
Arabic
Original: Spanish



الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المختصة

للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد

بوينس آيرس، ٤-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات

فنزويلا: اقتراحات مقدمة للنظر فيها أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي للجنة المختصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد

١- أولت فنزويلا منذ عدة سنوات أعلى أهمية لمشكلة الفساد، لأن الشعب الفنزويلي عانى من هذا البلاء طوال تاريخه الديمقراطي. ولهذا السبب اقترحت فنزويلا على المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية مشروعاً لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. وقد قامت فنزويلا بدور نشط في إبرام الاتفاقية التي أُدرج العديد من الاقتراحات الواردة في مشروعها في الوثيقة الختامية (انظر الوثيقة E/1996/99).

٢- أما الآن وقد برزت إمكانية اعتماد صك ذي طابع عالمي يبدد الشواغل التي تقلق بلدانا عديدة، تود فنزويلا أن تؤكد مجدداً رأيها القائل أنه من الضروري اعتماد صك دولي ذي طابع عالمي يمكنه، إذا وضع في الاعتبار الصكوك القائمة حالياً والخبرة التي توفرها، أن يسهم بصورة فعّالة في القضاء على ظاهرة الفساد.

٣- وفي هذا السياق، تضطلع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في العالم بمهمة مكافحة الفساد في إطار العولمة. ففي عام ٢٠٠٠، عقد مؤتمر أوروبي أمريكي في مدريد برعاية هيئة مراجعة الحسابات الإسبانية، جمع بين رؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدا أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وكان موضوعه الرئيسي هو ما يمكن لتلك المؤسسات أن تفعله ضمن عمليات التكامل المختلفة لمكافحة الحصانة من العقاب والاحتيال وتشجيع الاممال.

٤- وكانت الدورتان العاشرة والحادية عشرة للجمعية العامة لمنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبي قد عقدتا في البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وفي بنما في آب/أغسطس ٢٠٠١. وقد جرى خلال الدورتين لفت النظر إلى ضرورة استحداث آليات فعّالة لمكافحة الفساد. وتحقيقاً لتلك الغاية، عقد اجتماع في واشنطن العاصمة بمقاطعة كولومبيا في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠١ اقترحت خلاله منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبية والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية عقد اجتماع يجمع بين أمانة منظمة الدول الأمريكية ورؤساء المحاكم العليا في أمريكا اللاتينية والكاريبية ورؤساء السلطات الدستورية للأجراءات القانونية التي تتخذها الدول ورؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لمنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبية بغية تدعيم الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة والآداب الإدارية ضمن إطار اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

٥- وبصورة مماثلة، اتفق في المؤتمر الدولي السابع عشر للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على أن تقوم كل مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، ضمن بلدانها، بتعزيز تشريعات مكافحة الفساد وغسل الأموال.

٦- وعلى النوال ذاته، أجريت دراسة في بلدان المنطقة الآندية تحت رعاية مؤسسة التنمية الآندية ومنظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أمريكا اللاتينية والكاريبية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في اكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا لاستقصاء الأوضاع المتعلقة بالفساد في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية. وقد بينت الدراسة ضعف القيم الأدبية والأخلاقية في المجتمع نتيجة المستويات العالية من الفساد والحصانة من العقاب، وتركيز السلطة والوسائل غير المشروعة للوصول إلى السلطة والبقاء في السلطة، وعدم كفاية القدرات التشغيلية وقدرات الميزنة لدى المؤسسات الرقابية، وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية (أي تدهور الأحوال المعيشية) وأخيرا، عدم مشاركة الجمهور في شجب الأفعال المخالفة للأصول.

٧- ومن جهة أخرى، ونتيجة لتزايد الحصول على المعلومات المتعلقة بالادارة العمومية، توفرت أيضا شفافية أكبر في السنوات الأخيرة، مسلطة الضوء على أفعال الفساد. وتتجسد تلك الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بأنشطة الادارة العمومية - بما في ذلك الأفعال التي تلحق الضرر بموجودات المجتمع المحلي - من خلال وسائط الاعلام الجماهيري والوسائل الالكترونية ومن خلال مشاركة الجمهور، من بين آليات أخرى.

٨- أما المؤشرات والعناصر التقنية (كالمعايير أو وحدات القياس) والبيانات اللازمة لتقدير درجة الفساد في مجتمعاتنا تقديرا كميا فغير كافية، على الرغم من ضرورة لفت النظر إلى تصور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فيما يتعلق بانتشار الظاهرة في جميع القطاعات بأشكال جديدة ومتنوعة. وقد أدى الفساد الفردي المعزول، في حالات عديدة، إلى تمهيد الطريق أمام الفساد المنظم من جانب جماعات المنظمة لتحقيق ذلك الغرض.

٩- ولا شك في لظاهرة الفساد مضاعفات خطيرة في ثلاث مجالات:

(أ) في المجال الاقتصادي - أدى استخدام أموال المجتمع المحلي لفائدة قلة من الناس بدلا من استخدامها للخير العام إلى توليد الفقر الذي تعاني منه بلداننا وحال دون تنميتها الاقتصادية. ويؤدي تحويل الموارد وسوء انفاقها من خلال أفعال الفساد إلى الحيلولة دون استخدامها لتحسين الصحة والاسكان وتعزيز العمالة ونوعية المنتجات وتوازن الأسعار، وذلك باختصار في جميع المجالات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية حياة الناس؛

(ب) في المجال الاجتماعي - أدت الحصانة من العقاب إلى تدعيم الفساد إلى مهاجمة القيم السياسية والثقافية والفكرية، مما أثر على التعايش بين جميع المواطنين على أساس المساواة. ومن المهم أيضا التأكيد على أن الفساد لا يوجد حصرا في القطاع

العام؛ فهو موجود أيضا في القطاع الخاص في المجتمع، على الصعيدين الوطني والدولي. وحيثما وجد موظف فاسد، يوجد عادة أيضا منظم مشاريع أو مواطن مُفسد.

(ج) في المجال السياسي - يتأمر الفساد على النظام الديمقراطي، إذ يُضعف الثقة بأنشطة الدولة مما يلحق الضرر بالمؤسسات أو يقوضها ويخلق عدم الرضا وفقدان المصداقية ويعرقل الإدارة السياسية السليمة والفعّالة.

١٠ - ولذلك فإن فنزويلا تؤكد من جديد الحاجة إلى صك قانوني عالمي فعّال وتقديم الاقتراحات الواردة أدناه.

١١ - فيما يتعلق بالتعاريف، ترى فنزويلا أن من المناسب التشديد على أن الاتفاقية ينبغي أن تبين بوضوح ما معنى مصطلحي "أفعال الفساد" و "الأشخاص الذي يرتكبون تلك الأفعال" كما ينبغي أن تعرّف ما يفهم من عبارتي "الأموال المتأتية من أفعال الفساد" و "عائدات الجريمة". وكان الوفد الفنزويلي قد قدم هذا الاقتراح أثناء التفاوض بشأن اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وهو الاقتراح الذي ثبت بعد مناقشات مكثفة أنه ليس من الممكن تناوله إلا في إطار مادة بعنوان "التطوير التدريجي" تتعهد الأطراف بموجبها بسن تشريعات بشأن هذه المسألة في المستقبل والنظر في أنواع أخرى من الأفعال التي يمكن اعتبارها "فاسدة".

١٢ - ومن الممكن، من خلال التعاون الدولي، وضع نظام استخبارات دولي يوفر، مع احترام سيادة الدول الأطراف، وسيلة لدعم أنشطتها الرامية إلى معاقبة الأشخاص الفاسدين، وتحديد أفعال الفساد وتقديرها كمياً، وإعادة المكاسب المتحققة بطرق غير مشروعة إلى أوطانها، واستخدام التكنولوجيات المتقدمة في مناوله البيانات، وانشاء آليات فعّالة لمنع الفساد أو معاقبته. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي أن توصي الاتفاقية باستراتيجيات وخطط عمل على الصعيدين الوطني والدولي.

١٣ - وينبغي أن تنص الاتفاقية أيضا على انشاء هيئة تنسيق تكون مسؤولة عن صوغ وتنفيذ برامج تعليمية تعزز القيم الأخلاقية في مجال النزاهة والخدمة العمومية، وانشاء نظام معلومات ضمن إطار الأمم المتحدة، ومواصلة رصد التغيرات الحاصلة في القطاعين العام والخاص والناجمة عن الخطط التشغيلية الكفؤة لمكافحة الفساد.

١٤ - وينبغي الغاء السرية المصرفية لكي لا تؤدي التشريعات الحمائية، في البلدان التي تعترف بذلك المبدأ، إلى تحويلها إلى ملجأ ضريبي يجري فيه غسل رؤوس الأموال المتأتية من أفعال الفساد ويستخدم أحيانا لارتكاب جرائم أخرى تخضع فعليا لاجراءات دولية، كالاتجار بالمخدرات وتمويل الارهاب والفساد السياسي والمالي. ولو لم تكن هناك سرية مصرفية، لكان من الأسهل كثيرا رصد الثروات الهائلة المتأتية من أفعال الفساد. وإذا لم يكن في الامكان التخلص من السرية المصرفية، ينبغي على الأقل أن تعادل الاتفاقية هذا المبدأ بحيث يتماشى مع المتطلبات الدولية وتراعى احتياجات البلدان التي تحقق بصورة مشروعة في أفعال فساد محددة.

١٥ - وقد أصبح غسل الأموال أو الموجودات يشكّل تهديدا عالميا يعرّض للخطر أمن واستقرار النظام المالي ويؤثر في التجارة ويؤدي حتى إلى تقويض البنى الحكومية. ويجب أن تحث الاتفاقية الدول الأطراف على سنّ تشريعات بشأن هذه المسألة وعلى تجريم غسل الأموال بموجب قانونها الداخلي وكذلك على انشاء الآلية القانونية والإدارية الضرورية لاستبانة الموجودات المتأتية من جرائم ضد الممتلكات العمومية للدولة وتحديد أماكن تلك الموجودات وضبطها.

- ١٦- وينبغي أن تشتمل الاتفاقية على جزاءات تطبّق على الهيئات الاعتبارية الضالعة في أفعال الفساد، بحيث تشتمل تلك الجزاءات على إمكانية التعرف على وجود خطر الفساد استناداً إلى تواتر ضلوع تلك الهيئات في أفعال الفساد، وعلى توزيع أسماء الهيئات المستبناة على الصعيد الدولي، واشتراط وجود ضمانات (أمن) إضافية للسماح لها بالمشاركة في العمليات التجارية، واستبعادها لفترة تصل إلى خمس سنوات من سجل المقاولين والموردين في البلدان التي توجد فيها مثل تلك السجلات.
- ١٧- وينبغي أن تشتمل مسؤوليات أجهزة الشرطة الدولية على مساعدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحقيقاتها.
- ١٨- وأخيراً، هناك حاجة إلى مشاركة أكبر من المجتمع الأهلي المنظم في جميع الدول الأطراف بغية توحيد الجهود بين المنظمات غير الحكومية والرابطة المهنية والجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان وأية جماعات أخرى قد تتمكن من التأثير على قرارات الدول من خلال مشاركتها النشطة.